مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

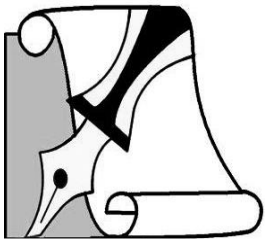

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تمكن لبنان من اجتياز قطوع الانتخابات النيابية ومن ثم أنهى المجلس النيابي الجديد الاختبار الأول لتظهير الأحجام والتوازنات التي تحكم مساره في مقاربة الاستحقاقات المقبلة، في انتظار المسار الأصعب في تشكيل الحكومة التي من المرجح أن لا تتشكل سريعا وأن تتخذ وقتا طويلا.

على صعيد جلسة المجلس النيابي، عاد الرئيس نبيه بري كمرشح وحيد إلى رئاسة المجلس في عدد أصوات هو الأدنى له منذ العام 1992 ما عكس التغييرات الحاصلة على صعيد خريطة المجلس الجديد. لكن في المقابل هو نجح من الدورة الاولى بعدما كثرت التكهنات حول حتمية الاحتكام لدورة نيابية ثانية لحسم رئاسة المجلس لصالح بري كمرشح وحيد، ونيله دون الـ 65 صوتا، ما يبقي الحديث عن فرضية وجود الأكثرية النيابية في الجهة المقابلة لتموضع ثنائي حركة أمل وحزب الله، مع رهان قوي على فوز المرشح لمنصب نائب الرئيس غسان سكاف بعدما أزيح من وجهه كل المنافسين، وبات وجها لوجه مع مرشح التيار الوطني الحر الياس بوصعب. وبعدما نال سكاف دعم الكتل النيابية في قوى 14 آذار، وفي مقدمتها كتلتا القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي، وبعدما التزم نواب التغيير بمنحه أصواتهم في الدورة الثانية للتصويت، جاءت النتائج تقول إن بري يفوز بـ 65 صوتا من الدورة الأولى بدون تصويت غالبية نواب التيار الوطني الحر.

وكان لافتا أن النائب الياس بوصعب فاز بـ 65 صوتا في الدورة الثانية رغم تلاقي كل الآخرين بوجهه، وهو العدد نفسه من الأصوات الذي ناله بري وذلك للمرة الاولى. بل إن مرشح التيار الوطني الحر لمنصب أمين السر ألان عون حقق الأكثرية نفسها بـ 65 صوتا، بينما عجز مرشح القوات اللبنانية جان حواط من نيل الثلث المعطل، فنال 38 صوتا، أي أقل من 43 بـ 5 أصوات.

وقد أديرت عملية تشكيل أكثريتين مختلفتين في الجلسة، واحدة حملت بري إلى الرئاسة بدون تصويت نواب التيار الوطني الحر باستثناء 3 أو 4 نواب حلفاء للتيار وأعضاء في تكتل لبنان القوي بينهم

بوصعب نفسه (بضوء أخضر على الأرجح من رئيس التيار جبران باسيل)، وثانية حملت بوصعب الى نيابة الرئاسة من دون تصويت اللقاء الديمقراطي الذي رشح النائب غسان سكاف بوجه بوصعب وأدار معركته ونسج التحالفات حوله.

وأظهرت القراءات الأولى في نتائج التصويت، تبلور كتلتين متوسطتي الحجم، لعبتا دورا حاسما في نتائج التصويت، واحدة تتحدر من نواب تيار المستقبل وتدين بالولاء للرئيس سعد الحريري، وتضم 7 نواب، وثانية تتجمع حول الوزير السابق سليمان فرنجية تضم نوابا من الشمال مسلمين ومسيحيين، بالإضافة لنائبين من جبل لبنان هما فريد الخازن وميشال المر، وتضم 7 نواب أيضا، ويضاف اليهم 3 نواب لحزب الطاشناق.

برز المجلس موزعا بين كتلة عائمة كبيرة تضم قرابة 80 نائبا، تتبلور منها إحدى الأكثريتين، بتفاهمات وتوافقات تتمحور حول خيارات ثنائي حركة أمل وحزب الله، يديرها الرئيس بري، وتقع مرجعيتها بين الثنائي والتيار الوطني الحر والحريري وجنبلاط وفرنجية، وبالمقابل تحالفات القوات والكتائب والنواب المستقيلين، بمجموع دون الـ 40 نائبا، مقابل ظهور النواب التغييريين، بعدما انسحب دون أن يترشح من السباق نقيب المحامين السابق النائب ملحم خلف، وانسحب بعد الترشيح النائبان فراس حمدان وميشال دويهي من المنافسة على منصب أمين السر، تحت شعار رفض التنافس على مناصب محكومة بالقيد الطائفي..

وتردد أن ثلاثة نواب من نواب التغيير حافظوا على استقلاليتهم، ورفضوا مشاركة زملائهم في التصويت لأي من المرشحين بو صعب وسكاف، متمسكين بمعادلة كلن يعني كلن، بينما ذهب عشرة من هؤلاء الى التصويت لسكاف المدعوم من ثنائي القوات والاشتراكي كما تردد ان نائبين في الكتلة صوتا لبو صعب لكن أعضاء الكتلة نفوا ذلك.

وبذلك تمكن مجلس النواب في أولى جلساته، من تجاوز قطوع استحقاق انتخاب رئيس مجلس النواب ونائب الرئيس وهيئة مكتب المجلس في ظل أجواء من الاحتقان والسجالات بين الرئيس نبيه بري وعدد من نواب القوات والكتائب والتغييريين حول الآليات القانونية لعملية الاقتراع والنظام الداخلي لمجلس النواب، وشكلت الجلسة الامتحان الأول للأحجام النيابية والتوازنات السياسية في مجلس النواب الجديد عبر ثلاثة استحقاقات متتالية في جلسة واحدة، انتخاب رئيس للمجلس ونائبه وأميني السر، كرست الأكثرية النيابية لتحالف ثنائي حركة أمل وحزب الله والتيار الوطني الحر وتيار المردة ونواب عكار وعدد آخر من النواب الحلفاء، وأكثرية أخرى من هذه الكتل مع كتلة اللقاء الديمقراطي، مقابل سقوط الأكثرية النيابية التي تحدث عنها رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع وبالتالي فشل القوات مع ما استقطبته من نواب بلوغ ثلث مجلس النواب وتظهّرت بالـ 38 نائبا التي نالها مرشح القوات زياد حواط في انتخابات أمين السر، وبالتالي لم تنل القوات قدرة تعطيل الاستحقاقات التي تحتاج الى ثُلثي المجلس على رأسها انتخاب رئيس للجمهورية.

وهذا يعني أن الأكثرية في المجلس هي أكثرية متحركة، ويعكس فوز بري بالدورة الأولى، وبـ65 صوتا، نجاح فريق المقاومة بالحفاظ على الأكثرية النيابية في استحقاقات حاسمة، وتضم هذه الأكثرية الثنائي . التيار لأكثر من 70 نائبا في القضايا الكبرى والمصيرية، كسلاح المقاومة والتوطين والتطبيع وحماية حقوق البلد وثرواته.

كما أكدت الجلسة صعوبة نسج تحالف بين كتل القوات وقوى التغيير والمستقلين، رغم توحدها خلف المرشح لمنصب نائب الرئيس غسان سكاف، علما أن القوات صوتت لسكاف على مضض كُرها بالتيار لا حبا بسكاف.

وظهّر فوز أبو صعب بـ 65 نائبا مقابل 59 نائبا لسكاف بأن تحالف القوات والكتائب والتغيير والمستقلين، لا يملكون الأكثرية النيابية في هذا الموضوع، فلم يتمكنوا من جمع أكثر من 59 صوتا، ما

يجعلهم أكثرية غير موصوفة وغير مقررة، ولم تملك حتى قدرة التعطيل أو الثلث المعطل، إلا في حال انضمام كتلة جنبلاط اليهم.

وكشفت أيضا أوراق القوات باكرا، الهروب إلى الأمام من معركة نيابة الرئاسة والإحجام عن ترشيح غسان حاصباني والرهان على حصان مرشح المستقلين واللقاء الديموقراطي، لتحقيق نصر على التيار بإسقاط النائب بوصعب.

وقد حاز الرئيس بري على 65 صوتا مقابل 40 ورقة ملغاة و23 ورقة بيضاء، كما فاز النائب بو صعب بمنصب نائب رئيس مجلس النواب بـ 65 صوتا وذلك في الدورة الثانية من الاقتراع والتي سُجلت مقابل الأصوات الـ65 ورقة ملغاة، ورقتان بيضاويتان، و59 صوتا للمرشح غسان سكاف. وفاز النائب ألان عون بمنصب أمين سر مجلس النواب بـ65 صوتا في الدورة الأولى مقابل 38 صوتا للنائب زياد حواط و4 لميشال الدويهي (بعد انسحابه) و9 أوراق بيضاء و10 أخرى ملغاة، كما فاز النائب هادي أبو الحسن بالتزكية في المقعد الثاني لأمانة سر المجلس.

ونال بري أصوات كتل الوفاء للمقاومة والتنمية والتحرير ونواب عكار واللقاء الديمقراطي والمردة وعدد من النواب المستقلين وحوالي 7 نواب من تكتل لبنان القوي وذلك في إطار تفاهم بين بري والنائب جبران باسيل عبر النائب الياس بوصعب الذي نال جميع أصوات كتلة التنمية والتحرير.

وشكل السجال في الجلسة بين بري وعدد من نواب التغيير والكتائب حول الآلية القانونية للتصويت لرئيس المجلس، وطلب بعض النواب تلاوة ما كتب على الأوراق الملغاة، رفض بري وعاد ووافق على تلاوة محتوى الأوراق، مؤشرا على ماهية المعارك المقبلة والسجالات التي ستحصل في المجلس وهو ما ستثبته الفترات المقبلة.

وشهدت عملية انتخاب نائب الرئيس معركة سياسية حقيقية، وفي الدورة الأولى أتت النتيجة كالتالي: 64 صوتا لالياس بوصعب و49 لغسان سكاف و13 ورقة بيضاء وورقتان ملغاتان. ثم انتقل

التصويت الى دورة ثانية تحتاج أيضا الى 65 صوتا ليفوز نائب الرئيس. وفي الدورة الثانية، آل المنصب لعضو لبنان القوي بوصعب بـ65 صوتا مقابل 60 صوتا لغسان سكاف ورقتين بيضاوين وورقة ملغاة حملت اسم ميشال سكاف.

وتكرر السجال القانوني مع انتخاب أميني سر هيئة مكتب مجلس النواب، فتم الاحتكام إلى العرف، على أن يصوت أولا للمرشح الماروني ثم للمرشح الدرزي. وبعد السجال الطويل جرت عملية الانتخاب، ففاز النائب ألان عون، فيما فاز النائب هادي أبو الحسن بالتزكية بعد انسحاب النائب فراس حمدان.

وبعد جدل دستوري طويل حول كيفية التصويت لأميني سر المجلس، فاز النائب ألان عون بمنصب أمين السر الماروني وفاز هادي أبو الحسن أمينا للسر عن المقعد المخصص عرفا للموحدين الدروز بالتزكية. وفاز النواب أغوب بقرادونيان وميشال موسى وكريم كبارة في عضوية هيئة مكتب البرلمان بالتزكية.

في كل الأحوال وبعد ما حصل، يمكن القول إن أهمية جلسة المجلس النيابي الأولى وما رافقها من عمليات انتخابية، تقع في كونها قدمت صورة عما يمكن أن تظهره عمليات تصويتية لاحقة في المجلس النيابي، خصوصا في تسمية رئيس جديد للحكومة، ولاحقا في انتخاب رئيس جديد للجمهورية، كما في كونها كشفت طرق تفكير وآليات عمل المجموعات الجديدة، سواء تلك المتوقعة، كالمجموعات التغييرية، أو التي ظهرت كوريث للكتلة الحريرية التقليدية إضافة الى كتل اخرى قد تولد نتيجة اصطفافات مقبلة، وقدمت كشف حساب للقوة الرئيسية التي رفعت شعار إلى الانتخابات در تحت شعار امتلاك الأغلبية النيابية، والتي مثلت القوات اللبنانية وحزب الكتائب والنواب المستقيلين القوة الضاربة فيها، بدعم أميركي سعودي.

كما ظهر أن رصيد الأصوات الثلاثين التي يمتلكها ثنائي حركة أمل وحزب الله، يشكل قوة رافعة لتشكيل كتلة تصويتية تحقق الأكثرية المطلقة، أي 65 صوتا، المطلوبة لضمان تسمية أي رئيس حكومة وانتخاب رئيس الجمهورية، من دون استبعاد لجوء قوة موازية إلى مقاطعة جلسة انتخاب رئيس الجمهورية لتعطيلها، بداعي منع تحقيق النصاب المحدد بالثلثين وإن كان هذا الأمر منوط بالظروف المحطية داخليا وخارجيا لتلك الجلسة.. لكن يجدر بنا ملاحظة هنا حول السيناريو التصويتي مع ما ناله زياد حواط مرشح القوات اللبنانية لمنصب أمين سر المجلس النيابي، بحصوله على 38 صوتا هي ما تردد أنها أصوات القوات والكتائب والنواب المستقيلين، وهم مجموع النواب الذين يمكن لهم أن يلتقوا على تعطيل نصاب انتخاب رئيس للجمهورية في حال تحققهم من حشد الأكثرية اللازمة لفوز منافس لا يوافقون عليه، ما يجعل تعطيل النصاب الذي يحتاج الى 43 نائبا فوق طاقة هذا الفريق ما لم ينضم إليه النائب السابق وليد جنبلاط وكتلة اللقاء الديمقراطي المؤلفة من 9 نواب، والتي ظهرت شريكا في سيناريوات تشكيل الأكثرية الجديدة لا تعطيلها.

طبعا إنها وجهة نظر مخاصمة للقوات التي تعتبر ان في مقدورها جمع أصوات هذا الثلث مع الوقت ولا تعول على ما حصل في المجلس والذي جاء سريعا بعد الانتخابات ونتيجة نقص في التنسيق.

أمر آخر على مستوى المعيار التصويتي أيضا ظهر سيناريو لتشكيل الأكثرية من دون تصويت اللقاء الديمقراطي ومشاركة جنبلاط، نواته الثنائي مع التيار الوطني الحر، فنال بوصعب الأكثرية المطلقة بأصوات الثلاثي، مضافة إليها كتلتان متوسطتا الحجم، غير معلنتين، واحدة تضم كل مناصري قوى الثامن من آذار وتتركز حول الوزير السابق سليمان فرنجية شمالا، وتتقاطع مع كتلة متوسطة تضم مناصري الرئيس سعد الحريري، بحيث جمعت الكتلتان وعدد محدود من النواب المستقلين والطاشناق، 17 نائبا، وهي كتلة قد تصوت لصالح الرئيس نجيب ميقاتي لرئاسة الحكومة، والمرشح الرئاسي سليمان فرنجية، اذا سارت الرياح باتجاه سفينته الرئاسية، وقد قام بسداد دفعة أولى على الحساب في التصويت، في صفحة جديدة في العلاقة بينه وبين التيار الوطني الحر.

وفي سيناريو تصويتي قدمه مشهد انتخاب رئيس المجلس، شارك في صناعة الأكثرية النيابية، أي 65 صوتا، 17 صوتاً للكتلتين المتوسطتين والمستقلين، و9 أصوات للقاء الديمقراطي، و4 نواب من غير الحزبيين في تكتل لبنان القوي، و5 نواب منفردين منهم من هو محسوب على الثوار ونواب التغيير، يمكنهم تكرار تصويتهم بالتعاون مع رئيس المجلس في استحقاقات مقبلة. وهذا سيناريو مريح للتيار الوطني الحر في أي استحقاق لا يريد التطابق فيه تصويتا مع الثنائي، لكنه لا يسعى لإسقاطه، بحيث صار المجلس قادرا على إنتاج أكثرية متحركة من أصل 80 نائبا، يتوزع قرارهم سداسيا فيضم الثنائي والتيار ومعهم جنبلاط وفرنجية والحريري.

كما ظهرت حالة النواب التغييريين غير ناضجة وقد كانت أمامها فرص لنيل منصب نائب الرئيس لو نظمت صفوفها مبكرا وراء نقيب المحامين السابق ملحم خلف، وظهرت بمثابة اصطفاف آذري جديد ضد الثنائي والتيار الحر. مع ملاحظة ان المعارضين لهذا الخيار فيها امتثلوا لأكثرية التصويت الداخلي الذي اختار هذا الاصطفاف في المجلس.

في كل الأحوال بدأت المشاورات التمهيدية لبلورة صورة تموضع الكتل النيابية الكبرى حول الخيارات الحكومية، حيث يبدو ترشيح الرئيس نجيب ميقاتي لرئاسة الحكومة، موضع توافق بين طرفي ثنائي حركة أمل وحزب الله، وأبرز حلفائهما في قوى 8 آذار، بينما يتمهل التيار الوطني الحر، غير المشجع على خيار ميقاتي، بدراسة الموقف تحت عنوان الدعوة لحكومة سياسية، فيما تعارض القوات وحلفاؤها خيار ميقاتي وتبدو أقرب لخيار الدعوة لتسمية السفير السابق نواف سلام وحشد أوسع تحالف نيابي لصالحه بضم كتلة اللقاء الديمقراطي، لكن موقف النائب السابق وليد جنبلاط الذي تحدث في تغريدة له عن هزيمة الغالبية الجديدة، محذرا من أن 8 آذار لا ترحم، قد يبدو بدعوته هذه ممهدا لتسمية ميقاتي عبر التحذير من تكرار ترشيح غسان سكاف والفشل مجددا مع نواف سلام.

في هذه الأثناء طُرح تعويم الحكومة الحالية منعا لإمكانية هدر الوقت على مناكفات التأليف، بين حكومة سياسية وتكنوقراط، والتسميات والمحاصصات، عبر توفير الثقة النيابية لها. لكن هذا الأمر

استبعد، على أن لا شيء يمنع إعادة تعيين الوزير في حكومة مستقيلة وزيرا في حكومة جديدة، وإذا توافقت القوى الرئيسية على أن عمر الحكومة القصير والحاجة لتسريع ورشة التشريعات الإصلاحية وملف الكهرباء، يستدعيان إعادة تسمية بعض الوزراء في الحكومة المستقيلة وزراء في الحكومة الجديدة، فإن لا شيء يمنع ان تصدر مراسيم الحكومة الجديدة بالأسماء القديمة ذاتها وحقائبها، خلال أيام بعد التكليف. لكنه تكرارا أمر مستبعد.

وتستعد رئاسة الجمهورية لإطلاق الاستشارات النيابية الملزمة لتكليف رئيس لتشكيل الحكومة الجديدة وسط غموض يخيم على المشهد الحكومي في أعقاب الأحجام والتوازنات التي أفرزتها جلسة الانتخاب لرئيس المجلس ولنائبه ولهيئة مكتب المجلس.

وسيكون من شأن التوازنات التي أفرزتها تلك الجلسات أن تنعكس على الاستحقاق الحكومي، إذ يعتبر المتابعون أن فوز تحالف ثنائي أمل وحزب الله وحلفاء المقاومة والتيار الوطني الحر بثلاثة استحقاقات متتالية في الجلسة نفسها، رئاسة المجلس ونائبه وأمين السر، انتصارا سياسيا لفريق المقاومة ونكسة إضافية لفريق القوات اللبنانية.

واستباقا للاستحقاق الحكومي وذلك الرئاسي، يكرر التيار الوطني الحر حصول اتفاق مع بري في جلسة الانتخاب ما كان يأتي من خلاله رئيسا من الدورة الأولى، ينفي المقربون من بري ذلك مشيرين إلى أن نواب تكتل لبنان القوي لم يمنحوا بري أصواتهم رغم أن كتلة التنمية والتحرير أعطوا جميع أصواتهم لأبو صعب، ما يدل حسبهم على أن التفاهم بين الأخير وبري منفصل عن العلاقة بين التيار وعين التينة، وبالتالي لا يشمل تصويت التيار لبري الذي نال في كل الأحوال 4 أصوات من تكتل لبنان القوي، هم نواب الطاشناق الثلاثة والنائب محمد يحيي.

على أن وجهة نظر محايدة تتوقف عند أن لكل من الأرقام الثلاثة في الاقتراعات الثلاثة المتتالية في الجلسة دلالة برسم المستقبل القريب والبعيد.

وكان للجلسة سمتها الخاصة مع ظاهرة الأصوات المستعارة التي احتاج إليها من خاض الانتخابات. وسرعان ما ستتأكد هذه الأحجام، أو تتقلص، في الامتحان التالي، وهو تسمية رئيس مكلف تأليف الحكومة. أما انتخابات رئاسة الجمهورية، فحساباتها مختلفة، تعلّق التوقيت المحلي على الملاءمة الإقليمية والدولية.

وتشير وجهة النظر هذه إلى أن فوز الرئيس بري بولاية سابعة بأصوات لم يعتدها من شأنه إضعاف قيادته البرلمان ومرجعيته السياسية. إلا أن الصحيح أيضا أن توازن القوى وليس الصلاحيات في المجلس والحكومة والشارع، هو الذي يدير اللعبة السياسية وينظم الخلافات ويوزع الأدوار والتحالفات.

أما ما هو أكيد فيتعلق بأن حزب الله ربح كل شيء تقريبا، وليس خافيا أن انتخاب رئيس المجلس هو الأصل، وانتخاب نائبه هو الفرع. ذلك ما انتهى إليه اقتراع الثلاثاء وقاده حزب الله بين حليفين خصمين. إلا أن كلا منهما يحتاج إلى الاستعانة بالآخر، واستعارة ما عنده أو بعض ما عنده.

وبتمسك حزب الله بانتخاب بري رئيسا للمجلس من الدورة الأولى، تأكيدا على أن مقاربته المنصب أنه موقع دستوري للمقاومة، أكثر منه منصبا شيعيا. وأكسب الحزب موقع رئاسة المجلس رمزية لم تكن له قبلا بمثل هذا الظهور والعلانية، بأن ربطها بالمقاومة.

و إذا صح الظن بأن نجاح غالبية 65 نائبا في امتحانها الأول يصلح لأن يكون قاعدة أتاحت لحزب الله جمع الخصوم من حوله (الى كتلتي الثنائي والتيار الوطني الحر ووليد جنبلاط وحزب الطاشناق ونواب مسيحيين وسنة مستقلين وسبعة نواب سنة يدورون في فلك الرئيس سعد الحريري صاروا وحدهم يمثلون الشرعية السنّية المحظرة)، فلا مناص من القول إن نتائج انتخابات 2022 وما حدث في الجلسة، قد يقودان الى تكليف الرئيس نجيب ميقاتي ترؤس الحكومة الجديدة.

في كل الأحوال تنتظر البلاد موعد الاستشارات النيابية المُلزمة الذي سيُحدده رئيس الجمهورية ميشال عون لتكليف شخصية بتشكيل حكومة ما بين الانتخابات النيابية والرئاسية.

وفيما أودعت الأمانة العامة لمجلس النواب المديرية العامة لرئاسة لجمهورية لائحة بأسماء النواب، بحسب الكتل البرلمانية والمستقلين، يريد رئيس الجمهورية تأمين التوافق مع القوى السياسية، قبل الدعوة، لاستمزاج آرائها ومحاولة تقريب وجهات النظر، بما يؤدي إلى توافق مبدئي يجعل التسمية تتويجا له، استنادا إلى سوابق التسمية التي كانت تنتهي غالبا بمهلة مفتوحة للرئيس المكلف تستنزف كثيرا من الوقت قبل التأليف، وإن كان هذا الأمر لن يحول دون الفراغ الحكومي في وقت تمر البلاد بمرحلة انتقالية في غاية الدقة والخطورة.

وثمة من يشير إلى إعادة تكليف ميقاتي بتأليف حكومة جديدة، وهو أمر يؤيده الفرنسيون ولا يضع السعوديون فيتو عليه، مهمتها الإمساك بالبلد حتى موعد الانتخابات الرئاسية. وهذا خيار لا يعارضه حزب الله وحركة أمل. وفي الأيام الأخيرة طرح رئيس الجمهورية والنائب جبران باسيل أسماء سبق أن اقترحاها قبل تكليف ميقاتي تشكيل الحكومة الحالية، من بينها جواد عدرا وصالح النصولي، ما يعني أن تكليف ميقاتي لن يمر بهذه السهولة.